رعاية الأطفال وكيفية تعزيزها: موجز يوضّح خلفيّة الحملة العالميّة الداعية إلى الإصلاحات الخاصّة برعاية الأطفال

مقدّمة – توفير الرعاية لأطفالنا

يستحقّ أن يحظى كلّ طفل ببداية مثلى في الحياة، ضمن أسر ومجتمعات محلّيّة حاضنة، مع توفّر إمكانيّة توفير الرعاية الصحّيّة والتعليم، والقدرة على ممارسة اللعب وقضاء وقت في الترفيه. يزدهر الأطفال بوجود رعاية مُستمرّة وحانية ومحبّة تعطي الحماية، وذلك من قبل الأهل ومُقدّمي الرعاية الأسريّة، حيث تُوفّر الأسر روابطَ ودعماً ثقافيّاً واجتماعيّاً واقتصاديّاً بالغَ الأهميّة خلال الأوقات الصعبة.

تعترف اتّفاقيّة الأمم المتّحدة لحقوق الطفل بالأسرة، باعتبارها البيئة الطبيعيّة لنموّ ورفاه جميع أفرادها، لا سيّما الأطفال. وبالرغم من ذلك، فإن قدرة الأسر على توفير رعايةٍ آمنةٍ وحانية تهدّدها الشدائد مثل الفقر المُدقع، وانعدام إمكانيّة الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحّيّة وغيرها من الخدمات الأساسيّة، بالإضافة إلى الصراعات، والهجرة، والعنف الأسريّ، والاستغلال، وتعاطي المخدرات، والمرض، وعدم المساواة بين الجنسين، والتمييز، وغياب الخدمات الداعمة.

إنّ الهدف الأوّل لحملة إصلاح الرعاية هو السعي للتأكّد من قيام الدول وغيرها من مقدّمي الخدمات بتقديم تدخّلات مصمّمة من أجل تقوية الأسر والوقاية من الإساءة، والإهمال، والاستغلال، والعنف. وينبغي أن تكون هذه الخدمات متاحة لجميع الأطفال وأسرهم، منذ الولادة، ومروراً بمرحلة المراهقة وحتى سنّ الرشد، كما ينبغي أن تكون بعض الخدمات متاحة للجميع بلا استثناء، مثل دورات التربية الوالديّة أو التعليم في مرحلة الطفولة المبكّرة (دور الرعاية النهاريّة)، وذلك من أجل بناء القدرات داخل الأسر ومنع الإساءة. كما يجب توفّر تدخّلات أخرى، مثل إعادة التأهيل لمتعاطي المخدرات والموادّ الكحوليّة أو الدعم النفسيّ-الاجتماعيّ، في حال تحديد وجود عوامل خطورة محدّدة

وبالرغم من ذلك، في جميع أنحاء العالم، وفي كلّ البلدان، لا يحظى بعض الأطفال بالحماية حتى داخل منازلهم ومدارسهم ومجتمعاتهم، بالإضافة إلى أنّ الأطفال ذوي الإعاقة وأولئك الذين يعيشون في مناطق النزاعات مسلحة والكوارث الطبيعيّة معرّضون للخطر بشكل خاصّ. في هذه الحالات، ستكون هناك حاجة إلى خدمات محدّدة تستجيب للأطفال الذين يعانون من الأذى، أو المعرّضين بدرجة عالية لخطر وقوع الأذى. وعادةً ما تسترشد هذه الخدمات بعمليّة إدارة الحالة، وهي تستجيب للاحتياجات الفريدة والسياق الخاصّ بكلّ طفل على حدة. وفي بعض الحالات، وإن ثبت أنّ ذلك ضروريّ وفي مصلحة الطفل الفضلى، فقد يتطلّب الأمر إبعاد الطفل عن رعاية والديه أو من يقدّمون له الرعاية.[1]

يحتاج هؤلاء الأطفال إلى ترتيب بديل، بشكل مؤقّت في بعض الأحيان، لتلقّي الرعاية والحماية والتنشئة الحانية التي يحتاجونها. لذا فإنّ الهدف الثاني لحملة إصلاح الرعاية هو التأكّد من أن يكون بديل الرعاية هذا آمناً وحانياً وضمن بيئة أسريّة. واتّفاقية الأمم المتّحدة لحقوق الطفل تنصّ على أنّ من واجب الدولة التأكّد من توفير هذه الرعاية، وأن تكون هذه الرعاية آمنة وملائمة ومقدّمة بأعلى جودة، وتناسب الاحتياجات الفريدة لكلّ طفل على حدة.[2]

ما هي الرعاية البديلة للأطفال؟

يعيش ملايين الأطفال حول العالم في شكل من أشكال الرعاية البديلة. والأدوات العالميّة الخاصّة بحقوق الطفل، مثل اتّفاقية الأمم المتّحدة لحقوق الطفل ومبادئ الأمم المتّحدة التوجيهيّة للرعاية البديلة للأطفال[3]، تشجع الدول على توفير طيف من خيارات الرعاية البديلة. إنّ وجود هذا الطيف من الخيارات يضمن إيداع كلّ طفل يحتاج إلى رعاية بديلة في الرعاية الأنسب لوضعه واحتياجاته الفرديّة. كما ينبغي استخدام الرعاية البديلة كتدبير مؤقّت، مع وضع عمليّات وإجراءات للمساعدة في تيسير الإيداع بشكل نهائيّ في رعاية دائمة، وذلك من خلال إعادة الإدماج في الأسرة أو التبنّي أو العيش المستقلّ، ممّا يضمن أن يحقّق الأطفال والمجتمعات التي ينتمون إليها كامل إمكاناتهم خلال نشأتهم.

سلسلة الرعاية البديلة للأطفال

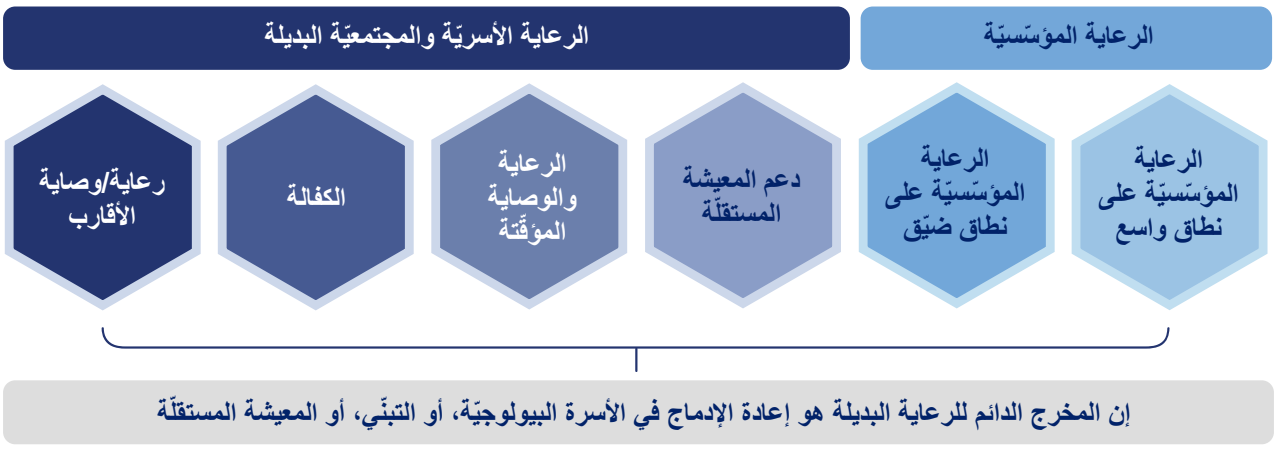

وتماشياً مع المبادئ التوجيهية للأمم المتّحدة[4]، ينبغي أن تسعى الرعاية البديلة إلى إبقاء الطفل في أقرب مكان ممكن من محل إقامته المعتاد، لتيسير اتّصاله وإعادة إدماجه المحتملة مع أسرته، ولتقليل الاضطراب في حياته إلى الحدّ الأدنى. إضافةً إلى ذلك، ينبغي أن تُدرك خيارات الرعاية البديلة أهمّية التأكّد من يحظى الأطفال بمنزل مستقرّ حيث يمكنهم تكوين ارتباط آمن ومتواصل مع من يقدّمون لهم الرعاية. بشكل عام، تُعدّ الرعاية البديلة ضمن بيئة أسريّة، هي الأنسب وتؤدّي إلى أفضل المخرجات، مثل رعاية ذوي القربى أو الرعاية الحاضنة، حيث يحظى مقدّمو الرعاية المستمرّون بالدعم اللازم لتمكينهم من تقديم دعم فرديّ عالي الجودة ورعاية تتّسم بالمحبّة للأطفال الذين يعيشون في كنفهم[5].

على الرغم من الإرشادات والتوجيهات وتوفّر الأدلّة العلميّة، إلّا أنّه بات من المعروف أنّ العديد من الأطفال يلتحقون بالرعاية البديلة دون ضرورة لذلك، أو يتمّ تقديم شكل غير آمن أو مناسب لهم من أشكال الرعاية[6]، بمن في ذلك ما يُقدَّر بخمسة ملايين طفل يعيشون داخل مؤسّسات.[7] وبينما يُشار أحياناً إلى هذه المرافق باسم دور الأيتام، فإن هذا الوصف يعتبر مُضلِّلاً، لأنّ أحد الوالدين بالنسبة لمعظم الأطفال الذين يعيشون في هذه المرافق على قيد الحياة. ولقد ظهر أنّ البيئات المؤسّسية، حيث يتلقّى الأطفال، الذين لا توجد بينهم صلة قرابة في الغالب، رعاية جماعيّة من قِبل موظّفين بأجر أو بدون أجر، ويعملون عادةً بنظام المناوبات، هي شكل من أشكال الرعاية التي غالباً ما تكون ضارة بالأطفال. وتُؤكّد عقود من الأبحاث حول نموّ وتطوّر الأطفال الذين نشأوا في المؤسّسات أنّ الإيواء في المؤسّسات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بآثار سلبيّة على تطوّر الأطفال، وخاصّة على نموّهم البدنيّ وإدراكهم وانتباههم، بالإضافة إلى قدرتهم على تكوين الارتباطات وإقامة علاقات اجتماعيّة صحّيّة على امتداد حياتهم.[8] وتستمرّ هذه الأضرار بأثرها مدى الحياة.[9] لذا فإن الهدف الثالث لحملة إصلاح الرعاية فهو المضي قدماً وبخطىً ثابتة لإنهاء إيداع الأطفال في المؤسّسات

إنّ الخدمات الاجتماعيّة التي تتوفر لها موارد جيّدة، إلى جانب التعليم والرعاية الصحّيّة، والتي تركّز على تعزيز قدرة مقدّمي الرعاية والأسر والمجتمعات على تلبية احتياجات الأطفال، ضروريّة للوقاية من فصل الأطفال عن أسرهم في المقام الأول دون وجود ضرورة لذلك

إنّ نقص الاستثمار في الرعاية البديلة والخدمات الاجتماعيّة يمكن أن يكون له آثار مدمّرة على الأفراد طوال سنين حياتهم، كما أنّ كلفته باهظة على المجتمع.[10] إنّ تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، تحت شعار عدم التخلي عن أحد، يتطلّب مراعاة الأطفال والأسر ممّن يحتاجون إلى الرعاية والدعم، الذين يعيش الكثير منهم في الفقر، ومستبعدون من التعليم الجيّد، وليست لديهم القدرة على الحصول على الرعاية الصحّيّة، ويتعرضون لسوء المعاملة. علاوة على ذلك، وفي أغلب الأحيان، الأطفال الذين يعيشون في مرافق الرعاية غير محتسبين في الإحصاءات الوطنيّة، وبالتالي فإنّ التقدّم نحو الأهداف العالميّة لا يأخذهم بالاعتبار.

تعزيز أنظمة رعاية الأطفال

هناك حركة متنامية على الصعيد الدوليّ تدعو إلى بذل جهود أكبر لتعزيز أنظمة رعاية الأطفال. تُسمّى هذه الحركة «إصلاح الرعاية». والهدف منها ثلاثيّ الأبعاد، كما هو موضّح أعلاه

1. توفير الخدمات والدعم لضمان رعاية الأطفال بشكل جيّد داخل الأسر وعدم فصلهم بلا داعي عن الوالدين أو أفراد الأسرة الذين يعتنون بهم؛
2. توفير طيف من خيارات الرعاية الآمنة عالية الجودة في بيئات أسريّة للأطفال الذين يحتاجون إلى ترتيبات بديلة؛
3. خفض استخدام الرعاية غير الأسريّة.

لقد أظهرت التجربة وقاعدة الأدلّة العلميّة المتنامية أنّ تعزيز رعاية الأطفال يتطلّب معالجة النظام بأكمله، الذي يتألّف من عناصر مترابطة تعتمد على بعضها البعض. والتحسينات يجب أن تقودها استراتيجيّة منسّقة لمواءمة التشريعات والسياسات، ولبناء قدرات القوى العاملة في مجال الخدمة الاجتماعيّة، ولتوفير التمويل الكافي، ولجمع البيانات والأدلّة.[11] كما يجب أن يشمل تعزيز أنظمة الرعاية أيضاً التركيز على تغيير وجهات النظر المجتمعيّة غير الداعمة، مثل الوصمة المجتمعيّة تجاه الأطفال ذوي الإعاقة أو عدم فهم الأضرار الناتجة عن الرعاية المؤسّسية، وذلك بهدف إزالة العوائق التي تحول دون رعاية الأطفال ودون تهيئة بيئة إيجابيّة تدعم الأسر

يُعدّ إصلاح رعاية الأطفال هدفاً طويل الأمد، ويتطلّب التزاماً قويّاً من قبل جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات وقادة المجتمع المدنيّ.[12] وينبغي أن يكون للأشخاص ممن عاشوا تجربة الرعاية دور محوريّ في توجيه الإصلاحات، مع إعطاء الوزن المناسب لتجاربهم وإتاحة فرص هادفة لهم للانخراط والشراكة. وقد كتبت المجموعات الاستشاريّة من الأطفال والشباب ليوم الأمم المتّحدة الخاصّ بالمناقشة العامة لعام 2021 أنّ «الأطفال والشباب يريدون أن يُسمع صوتهم ويُنصت إليهم. ففي كثير من الأحيان، لا يأخذ البالغون آراءهم بالاعتبار عند اتّخاذ القرارات المتعلّقة بحياتهم، وهذا أمر يجب تغييره».[13] كما أنّهم يدعون المجتمع الدوليّ إلى اتّخاذ إجراءات جماعيّة لضمان أن تتوفر للأطفال والشباب بيئة أسريّة آمنة وداعمة ليكبروا فيها، وذلك من خلال إجراءات محدّدة الأهداف في مختلف المناطق والبلدان، مع الإدراك أنّه لا يوجد إجراء واحد يناسب الجميع

من المهمّ عدم الاستعجال في عمليّة التغيير، بل التأكّد من حصول الأسر والمجتمعات المحلّيّة على دعم كافٍ طوال عمليّة الإصلاح. ويجب أن تكون خدمات الدعم متوفّرة قبل خروج الأطفال من الرعاية المؤسّسية وعودتهم إلى أسرهم أو انتقالهم إلى رعاية أسريّة بديلة. كما أنّ

الدعم مطلوب لمن يدخلون مرحلة الرشد بعد قضاء كلّ فترة طفولتهم أو جزء منها في رعاية بديلة - والمعروفون غالباً باسم «مغادري الرعاية».[14]

وعلاوة على ذلك، يجب ربط رعاية الأطفال بالتعليم والرعاية الصحّيّة والحماية الاجتماعيّة والعدالة، لأنّ هذه القطاعات تدعم مقدّمي الرعاية، أو قد تلعب دوراً مباشراً في اتّخاذ القرارات المتعلّقة بدعم الأطفال.

مكونات النظام

أمثلة على تعزيز أنظمة الرعاية

إنّ إصلاح رعاية الأطفال وبناء نظام لدعم الأسر يختلف تبعاً للسياق ولنقاط القوّة والضعف الخاصّة بالنظام القائم. بعض الأمثلة على ذلك تشمل ما يلي:

- في **الهند**، شكّلت جائحة كوفيد-19 حافزاً لإعادة ربط الأطفال الذين يعيشون في المؤسّسات بأسرهم، حيث فرضت الأوامر الحكوميّة إخراج الأطفال من دور الرعاية الجماعيّة، وفي كثير من الأحيان تمّ إغلاق هذه المرافق أيضاً. في عام 2012، أقرّت مبادرة «مهمّة فاتساليا» التابعة لحكومة الهند **كخارطة طريق** لتحقيق الأولويّات المتعلّقة بحماية الطفل، بما في ذلك التخلّص التدريجيّ من الرعاية المؤسّسية، وزيادة الدعم الموفَّر للأسر، وتطوير رعاية بديلة ضمن الأسر.[15]

- في **اسكتلندا**، كان الأشخاص ممن **عاشوا تجربة الرعاية** في صميم مراجعة لنظام رعاية الأطفال استمرّت لثلاث سنوات. أشركت عمليّة المراجعة العديد من الأطفال والشباب والبالغين ممّن تواجدوا في نظام الرعاية في مرحلةٍ ما من حياتهم، حيث وجّهوا تصميم عملية المراجعة، وتمّت استشارتهم، وشاركوا تجاربهم، ولا يزالون يُؤدّون دوراً محوريّاً في مساءلة الحكومة عن «الوعود الخمس» التي قُطعت في ختام المراجعة لضمان أن يكبر جميع الأطفال وهم ينعمون بالحبّ والأمان والاحترام.[16]

- أمّا في **كمبوديا**، فقد كانت مبادرة «رعاية الأسرة أوّلاً» **جهداً جماعيّاً منسّقاً** تقوده وزارة الشؤون الاجتماعيّة والمحاربون القدامى وإعادة تأهيل الشباب، وتضمّ 60 عضواً، وتتوفر لها موارد من الوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة وهيئة إنقاذ الطفولة وجهاتٍ مانحة أخرى. وقد كان الهدف منها منع انفصال الطفل عن الأسرة وزيادة عدد الأطفال المتلقّين للرعاية الأسريّة. تُركّز المبادرة على **تبادل الدروس المستفادة** بين الجهات الفاعلة المتنوّعة فيها من خلال الفعاليّات والتبادلات ومجتمعات الممارسة.[17]

- في **رواندا**، وكجزء من برنامج الحكومة الطموح «ognayruM uM erererabuT» (لنُنشئ الأطفال داخل الأسر)، تمّ التركيز على بناء **قوى عاملة** فعّالة للتأكّد من تقييم الأطفال والأسر ودعمهم بشكل سليم. كما شمل ذلك تحديد أدوار ومسؤوليّات واضحة للمتطوّعين والمهنيّين، وتوفير أنظمة للإشراف والإحالة.[18]

- في **أستراليا**، تمّ توثيق ظاهرة التمثيل المفرط للأطفال **ذوي الإعاقة** وأولئك المنتمين إلى **السكان الأصليين في** دور الرعاية، وإدراك هذه الظاهرة على نطاق واسع. وتَمثّل جزء من الاستجابة في الاستثمار في البيانات والبحوث من أجل التتبّع العلنيّ للتقدّم المحرز في المؤشّرات الرئيسيّة المتعلّقة بتحسينات النظام، مثل تلك المرتبطة بتلبية مبدأ إيداع أطفال السكّان الأصليّين وسكان جزر مضيق توريس، الذي يهدف إلى الحدّ من التمثيل المفرط لهؤلاء الأطفال في الرعاية المؤسسية[19]، وإلى توليد الأدلّة على سلامة الأطفال ورفاههم أثناء وجودهم في نظام الرعاية، مثل الدراسة الطوليّة لمسارات الرعاية.[20]

- في **مولدوفا**، وكجزء من تحقيق الهدف الرامي إلى عدم وجود أيّ أطفال في الرعاية المؤسّسية، يُجرى تنفيذ برنامج تجريبيّ لمدّة عامين، وهو يسترشد بمراجعة مكتبيّة لأفضل الممارسات على المستوى العالميّ[21]، وذلك من أجل توضيح كيفيّة اختيار وتعيين **مقدّمي الرعاية الحاضنة المتخصّصين**، وتقييمهم، وتدريبهم، وإجراء المطابقات، وتقديم الدعم المناسب لهم من خلال المهارات والمعارف اللازمة لرعاية الأطفال ذوي الاحتياجات المعقّدة

- في **غواتيمالا**، تمّ التركيز على تطوير مسارات متّفق عليها عبر عدّة وكالات للعمل على خروج الأطفال بأمان من دور حماية الطفل ولمّ شملهم مع أسرهم. وقد تمّ توجيه هذه المسارات من خلال استخدام أخصّائيّين اجتماعيّين لأدوات وعمليات **إدارة الحالة** لتعزيز الروابط الأسريّة والمجتمعيّة.[22]

- في **أوكرانيا**، وفي سياق الغزو الشامل من قبل روسيا، تمّ تطوير **حزمة من الخدمات الاجتماعيّة**، ويجري العمل بها حاليّاً بهدف منع فصل الأطفال عن أسرهم دون ضرورة لذلك. ويشمل ذلك تطوير «خدمة جديدة لتعزيز المَنَعَة والصمود» لتقديم الاستشارات والدعم الوالديّ لتلبية الاحتياجات الناجمة عن **الصراع**. وتُعدّ حزمة الخدمات الإجتماعيّة هذه عنصراً أساسيّاً في الاستراتيجيّة الوطنيّة التي أُقرّت حديثاً في البلاد لضمان حقّ كلّ طفل في أن يكبر في بيئة أسريّة.[23]

[1] اليونيسف، تعزيز نظام حماية الطفل: النهج، والمعايير، والتدخلات، 2021، https://www.unicef.org/documents/child-protection-systems-strengthening

[2] اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 1989، https://www.ohchr.org/ar/ohchr_homepage

[3] الجمعية العامة للأمم المتحدة (2009). المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال https://digitallibrary.un.org/record/673583?v=pdf

[4] الجمعية العامة للأمم المتحدة، المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال: القرار / الذي اعتمدته الجمعية العامة، 24 ،A/RES/64/142 فبراير/ شباط 2010

[5] van IJzendoorn, op cit.

[6] Cantwell, N et al. Moving Forward: Implementing the 'Guidelines for the Alternative Care of Children', CELCIS, 2012, https://www.alternativecareguidelines.org/

[7] Desmond, C et al. 'Prevalence and number of children living in institutional care: global, regional, and country estimates', The Lancet Child & Adolescent Health, Vol 4, Issue 5, 2020 https://doi.org/10.1016/S2352-4642(20)30022-5

[8] van IJzendoorn, MH et al. Institutionalisation and deinstitutionalisation of children 1: a systematic and integrative review of evidence regarding effects on development, The Lancet Psychiatry, Vol7, Issue 8, 2020, https://doi.org/10.1016/S2215-0366(19)30399-2https://www.thelancet.com/journals/lanpsy/article/PIIS2215-0366(19)30399-2/abstract; Lumos, Invisible Children Visible Harms: The Scale And Effects Of Child Institutionalisation, 2020 https://www.wearelumos.org/resources/invisible-children-visible-harms/

[9] Sand, H et al. 'Raised in conditions of psychosocial deprivation: Effects of infant institutionalization on early development', Children and Youth Services Review, Vol 163, 2024, https://doi.org/10.1016/j.childyouth.2024.107718

[10] Pereznieto, P, The costs and economic impact of violence against children, ODI, 2014, https://odi.org/en/publications/the-costs-and-economic-impact-of-violence-against-children/; Conti, G et al. The economic cost of child maltreatment in the UK, NSPCC, 2017, https://learning.nspcc.org.uk/research-resources/2017/economic-cost-child-maltreatment

[11] Hickmann, M, National Care System Assessments Guidance to conduct a participatory self-assessment to inform national strategic planning, Changing the Way We Care, 2022, https://www.changingthewaywecare.org/wp-content/uploads/2023/03/national_care_system_assessments_2022.pdf

[12] Bunkers, K and Keshavarzian, G, An Analysis of Child-Care Reform in Three African Countries: Summary of Key Findings, Better Care Network and UNICEF, 2015, https://bettercarenetwork.org/about-bcn/what-we-do/technical-guidance/country-care-profiles/an-analysis-of-child-care-reform-in-three-african-countries-summary-of-key-findings

[13] Make Our Voices Count: Children and young peoples' responses to a global survey for the Day of General Discussion 2021 on Children's Rights and Alternative Care available at: https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/CRC/Discussions/2020/DGD_Report_EN.pdf

[14] Costa, M et al. Families. Not Institutions. Hope and Homes for Children, 2022, https://www.hopeandhomes.org/publications/families-not-institutions/

[15] للمزيد من المعلومات الرجاء الاطلاع على https://wcdhry.gov.in/mission-vatsalya/

[16] للمزيد من المعلومات الرجاء الاطلاع على https://thepromise.scot/what-is-the-promise/

[17] للمزيد من المعلومات الرجاء الاطلاع على https://bettercarenetwork.org/about-bcn/what-we-do/organizations-working-on-childrens-care/family-care-first-react

[18] للمزيد من المعلومات الرجاء الاطلاع على https://www.unicef.org/rwanda/reports/child-care-reform-programme-rwanda

[19] للمزيد من المعلومات الرجاء الاطلاع على https://www.aihw.gov.au/reports/child-protection/atsicpp-indicators/contents/indicators/placement

[20] للمزيد من المعلومات الرجاء الاطلاع على https://dcj.nsw.gov.au/about-us/facsiar/pathways-of-care-longitudinal-study.html

[21] للمزيد من المعلومات الرجاء الاطلاع على https://bettercarenetwork.org/library/the-continuum-of-care/foster-care/good-practices-of-foster-care-for-children-with-complex-needs-findings-from-a-rapid-review-of-the

[22] للمزيد من المعلومات الرجاء الاطلاع على https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/20436106221082666

[23] للمزيد من المعلومات الرجاء الاطلاع على https://www.unicef.org/ukraine/en/press-release/adoption-of-new-strategy-family-based-care